أثر إدارة المطلوبات في تحقيق ربحية المصرف/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

The impact of liabilities management on achieving bank profitability (Applied research in a sample of Iraqi private commercial banks)

علي سعدي محمد صالح	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	alialsadi88@yahoo.com
أ. م. د علي محمد ثجيل	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	ali.mamouri@yahoo.com

المستخلص:

هدف البحث الى بيان اثر إدارة المطلوبات في تحقيق ربحية المصرف للفترة من (2011 – 2020). وقد شملت عينة البحث مصارف (بغداد، الخليج، الائتمان). واعتمد البحث من اجل تحقيق الأهداف والوصول الى النتائج على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي اعتماداً برنامج Excel 2020. وتوصل البحث الى وجود علاقة بين إدارة المطلوبات وبين الربحية المصرفية. وتوصل البحث الى اهم الاستنتاجات وهي ان المصارف التجارية عينة البحث كانت متفاوتة الربحية خلال سنوات البحث فيما بينها وهذا دليل على ان المصارف لم تتمكن من ادارة مطلوباتها بصورة صحيحة. كما وأوصى البحث بضرورة اشراك الكادر المصرفي في دورات و ورش عمل تخصصية وفنية بما يضمن المامهم بإدارة المطلوبات وكيفية تأثيرها في تحقيق الربح المصرفي.

الكلمات المفتياحية: إدارة المطلوبات ، الربحية المصرفية .

Abstract :

The aim of the research is to show the impact of liabilities management in achieving the bank's profitability for the period from (2011-2020). The research sample included banks (Baghdad, Gulf, Credit). In order to achieve the goals and reach the results, the research relied on the inductive approach and the analytical descriptive approach, depending on the Excel 2020 program. The research found a relationship between liability management and banking profitability. The research reached the most important conclusions, namely, that the commercial banks, the research sample, were of varying profitability during the years of research among them, and this is evidence that the banks were not able to properly manage their liabilities. The research also recommended the necessity of involving the banking cadre in specialized and technical courses and workshops to ensure their knowledge of liabilities management and how it affects the achievement of banking profit.

Keywords: liabilities management, bank profitability.

المحور الاول: منهجية البحث

اولاً: المقدمة:

ان إدارة المطلوبات تحتل أهمية كبيرة فيالفكر الإداري وتطبيقاتهِ، وهي لا تقل أهمية عن إدارة الموجودات لتحقيق الربحية، لا سيما في ظل المخاطر الكبيرة التي تواجه المصارف عند عدم قدرتها على سداد الالتزامات المتحققة من أنشطتها المختلفة.

ثانياً: مشكلة البحث :ان مشكلة البحث تتمثل في ضعف ادراك حجم التأثير لإدارة المطلوبات في المصارف عينة البحث ونقص المعرفة بمدى تأثيرها في تحقيق ربحية المصرف، ومن هذا المنطلق تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن بالتساؤل الاتي:

هل استطاعت المصارف التجارية الخاصة من استثمار إدارة المطلوبات في تحسين ربحية المصرف؟

ثالثاً: اهداف البحث:

1- تقديم مدخل مفاهيمي لادارة المطلوبات في تحقيق ربحية المصرف (مدخل مفاهيمي).

2- تحليل إدارة المطلوبات (العائد على حقوق الملكية، العائد على الودائع، والعائد على الاموال المتاحة للتوظيف) في تحقيق ربحية المصرف.

رابعاً: اهمية البحث: ترتبط أهمية البحث من محدودية البحوث والدراسات التي تناولت موضوع إدارة المطلوبات، واثر هذه الإدارة في ربحية المصارف، لا سيما وان إدارة المطلوبات ترتبط باتجاهين ينبغي تحقيق الموازنة بينهما وهما إدارة الودائع (الحصول على الودائع وتوفير الأموال اللزمة لسداد الفوائد المترتبة عليها ومبلغ الودائع عن رغبة العملية باسترجاعها)، وإدارة الالتزامات الناتجة عن ممارسة الأنشطة التشغيلية والاستثمارية لتحقيق هدف المصرف في الأمد القصير والطويل.

خامساً: فرضيات البحث:الفرضية الرئيسة (لا يوجد اثر لادارة المطلوبات في تحقيق ربحية المصرف).

سادساً: منهجية البحث : اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال البيانات المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية، وتحليل مؤشرات الربحية في المصارف وبأستخدام برنامج Excel2016.

سابعاً: حدود البحث

أ: الحدود المكانية : المصارف عينة البحث (مصرف الخليج، مصرف بغداد، مصرف الائتمان) .

ب: الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية للبحث من 2011 إلى 2020.

ثامناً: الدراسات السابقة:

أ- دراسة (عثمان، 2009)

عنوان الدراسة	**"إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)"**
نوع الدراسة	**أطروحة دكتوراه**
هدف الدراسة	**1. دراسة علاقة الارتباط بين إدارة الموجودات كمجموعة وإدارة المطلوبات كمجموعة أخرى لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.** **2. دراسة اختلاف معدل العائد على حقوق المساهمين (مؤشر للربحية) لدى المصارف التقليدية عن معدله لدى المصارف الإسلامية.** **3. مقارنة اختلاف نسبة السيولة النقدية لدى المصارف التقليدية عن نسبها لدى المصارف الإسلامية.**
اهم الاستنتاجات	**هنالك أهمية كبيرة لإدارة الموجودات/ المطلوبات لدى كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ولم تعطِ المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أهمية للتمويل طويل الاجل عند ادارتها للموجودات، وسبب ذلك تخفيض درجة المخاطر والاحتفاظ بنسب سيولة عالية تحوطاً لسحوبات المودعين لديها .**

اهم التوصيات	ضرورة إعطاء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أهمية لعمليات التمويل طويل الاجل الذي يسهم بزيادة ربحية هذه المصارف، ويسهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، وذلك بمنح القروض للمشاريع الصناعية والعقارية من المصارف التقليدية لآجال طويلة، وتمويلها من المصارف الإسلامية من خلال عمليات المشاركات والإجارات .

ب- . دراسة (اخوان 2018)

عنوان الدراسة	تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائرية / دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة خلال الفترة (2007 – 2017).
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه.
هدف الدراسة	1. التعرف على هيكل أصول وخصوم البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة مع التركيز على عنصري القروض والودائع. 2. التعرف على اهم المؤشرات المعتمدة لقياس كفاءة البنوك في إدارة أصولها وخصومها ومن ثم تقييم أدائها، وتتعلق هذه النسب بالربحية والسيولة وكفاءة رأس المال وكفاءة جودة المحافظ الائتمانية.
اهم الاستنتاجات	تعاني البنوك عينة البحث من معدلات تعثر القروض البنكية بمعدلات متفاوتة وهذا ما جعل البنوك تخصص معدلات مرتفعة لهذه القروض المتعثرة التي تعد مبالغ كبيرة تعكس الأداء المالي السلبي وغير الجيد .
اهم التوصيات	ضرورة وجود لجنة خاصة تتولى مهام إدارة الأصول والخصوم يطلق عليها لجنة الأصول والخصوم تتولى تحديد مستوى المخاطر التي تتحملها البنوك .

ج- دراسة (الخزعلي 2021)

عنوان الدراسة	"ازمة السيولة النقدية واثرها على الربحية"
نوع الدراسة	رسالة ماجستير.
هدف الدراسة	1. تحديد أثر النقدية لدى الصندوق والبنوك على ربحية المصارف التجارية العراقية. 2. تحديد اثر الاستثمارات على ربحية المصارف التجارية العراقية. 3. تحديد أثر الائتمان النقدي على ربحية المصارف التجارية العراقية.
اهم الاستنتاجات	تبين أن المصارف التجارية العراقية تختلف في سياسات الاحتفاظ بمستويات النقدية لدى الصندوق والبنك، و تبين وجود مستويات مرتفعة ومتقاربة في النقدية، مع وجود ارتفاع في مستويات النقدية لدى مصرفي المنصور وبغداد .
اهم التوصيات	ضرورة ان تسعى المصارف التجارية العراقية إلى توسيع نشاطاتها الاستثمارية وتنوعها، والبحث عن فرص استثمارية جديدة ومبتكرة، وذلك لزيادة معدلات العائد على استثمار مواردها المتاحة.

المحور الثاني: مدخل في إدارة المطلوبات والربحية المصرفية

اولاً: تعريف ادارة المطلوبات:وتشير إدارة المطلوبات العلمية الشاملة لرقابة وتنسيق مصادر أموال المصرف، اذ تشتمل هذه المصادر على الودائع بأنواعها (الجارية، والتوفير، والمربوطة، ولأجل، وشهادات إيداع)، وغير الودائع (الأموال التي يستطيع المصرف الحصول عليها في الأسواق النقدية، وأسواق رأس المال بشكل مؤقت او دائم، والمخصصات، والمستحقات والفقرات الدائنة الأخرى)، اذ تستطيع إدارة المصرف الحصول على الأموال لتعزيز سيولتها بوجه تدفق أموالها الاستثنائي، او للحصول على الأموال لغرض استخدامها لتحقيق الربحية **(الشماع، 2020: 125)**. ويرى الباحثان ان إدارة المطلوبات عملية إبداعية لإدارة المصرف في جذب مصادر الأموال للمصرف بأقل كلف ممكنة واقل مخاطرة، وتعد الودائع المصدر الأهم والاكبر لأموال

المصارف، وتشكل الجزء الأكبر في جانب الالتزامات، حيث يتم توجه الجزء الأكبر من هذه الأموال في الاستثمار وتمويل للمشروعات. اذ نشأت فكرة المصارف معتمدة على الودائع كأساس لكافة الاعمال المصرفية.

ثانياً: اهمية ادارة المطلوبات:يرى الباحثان ان أهمية إدارة المطلوبات ترتبط بتحقيق التكامل بين اتجاهين أولهما تحقيق الموزانة بين إدارة الموجودات وإدارة المطلوبات لتوفير الأموال اللزمة لممارسية الأنشطة التشغيلية والاستثمارية المختلفة وتحقيق الربحية المستهدفة، وثانيهما الموزانة بين السيولة والربحية والمخاطرة، والتي تعد أساس العمل المصرفي في بيئة الاعمال المعاصرة.

ثالثاً: تعريف الربحية المصرفية: الربحية هي هدف استراتيجي للمنظمة، ومؤشراً للحكم على كفاءتها على مستوى المنظمة او وحدات أعمالها، وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، او تقاس من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات المساهمة في تحقيقها**(صادق، 2015: 30)**، وكما عرفها **(القاضي، 2016 : 28)** التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من قبل طرف المصرف والتي تهتم بها جهات متعددة وفئات مختلفة (الملاّك المساهمين، المقرضين، الموردون، الجهات الرقابية، الحكومات، العمال، وغيرهم) وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد ويرتبط بالأهداف التي تسعى الى تحقيقها كل من هذه الجهات. ويرى الباحثان ان الربحية هدف استراتيجي، ومؤشر مالي يبين العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي اسهمت المصرف في تحقيق هذه الأرباح ومكنته من النمو والاستمرارية، وتتكون من نسبة تعبر عن مدى تحقيق المصرف للربحية ويعنى بها المساهمون، والمودعون، المستثمرون، والعاملون، وحتى من يرغب في الاستثمار في المصرف.

رابعاً:العوامل المؤثرة في ربحية المصرف:تواجه المصارف التجارية مجموعتين من العوامل، العوامل الداخلية المتعلقة بالمصرف والتي يمكن لإدارة المصرف السيطرة عليها، والعوامل الخارجية تكون متعلقة بالقطاع الاقتصادي ككل، والتي لا تستطيع إدارة المصرف السيطرة عليها وتؤثر في ربحيتها، وتتثمل العوامل بالاتي:

1- العوامل الخارجية:وهي العوامل التي لا تخضع لسيطرة إدارة المصرف، ويوجد العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر في فعاليات المصرف، وتتمثل بالاتي:

أ. الظروف السياسية والتشريعية والاقتصادية العامة: ان الظروف السياسية تؤثر على أنشطة المصرف من حيث استقرار المؤسسات المالية الحكومية وسيادة القانون، وانتشار الامن ونضوج التشريعات وتطور البيئة القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي، وتطور علاقات البلد مع العالم الخارجي ومع المؤسسات الدولية، والظروف الاقتصادية، وازدياد معدلات النمو الاقتصادي والرواج الاقتصادي، وازدياد معدلات الادخار والاستثمار، وتوفر رؤوس الأموال، كل هذا يؤدي الى انتعاش العمل المصرفي وازدياد أنشطة المصارف، وبالتالي يؤدي الى ازدياد إيراداتها وارباحها **(الجبوري، 2019: 276)**.

ب. الوعي المصرفي والثقافة العامة: ان اقبال الجمهور على التعامل مع المصارف وانتشار العادة المصرفية، يؤديان الى ازدياد حجم اعمال المصرف وازدياد الأموال التي تودع لديه من قبل الجمهور وازدياد نشاطه وبالتالي ازدياد ايراداته وارباحه **(الجبوري، 2019: 276)**.

ت. المنافسة: تؤثر المنافسة بين المصارف على ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير على صافي الأرباح ومعدلات الربحية **(مزيق،2014 :66)**.

ث. أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض ،خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى آخر أن الربحية تزداد كلما ارتفع هامش سعر الفائدة، وتؤدي أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير على استثمارات المصارف **(نبيلة،2016 :11)**.

2- **العوامل الداخلية:** وهي العوامل التي تخضع لسيطرة إدارة المصرف والتي تستطيع الإدارة التأثير فيها، ومن اهم هذه العوامل ما يلي (الجبوري،2019: 278-280)

أ. حجم المصرف وقابليته الاقراضية: ان المصارف الكبيرة ذات الموارد المالية الضخمة والفروع الكبيرة والكثيرة قادرة على ان تضيف مزيد من الأموال والدخول في معاملات مختلفة وصفقات كبيرة مما يزيد من اربحها لان المصارف كبيرة الحجم يكون أدائها افضل من المصارف المتوسطة والصغيرة الحجم بسبب اقتصاديات الحجم، كما ان قدرة المصرف وحجمه يمكنانه من تخفيض سعر الفائدة لاجتذاب المزيد من الزبائن المقترضين، والقدرة على القيام بإجراء صفقات وأنشطة مربحة على امتداد مناطق جغرافية واسعة وخارج حدود الدولة، اذ كلما كبر حجم المصرف.

ب. أرباح وخسائر الأوراق المالية: يحتفظ كل مصرف بمحفظة من الأوراق المالية تتضمن الأسهم والسندات والأوراق التجارية المتنوعة، وهذه المحافظ تحقق ارباحاً كبيرة غالباً، وربما تتعرض لخسائر تؤثر بمجملها في مقدار الأرباح التي يحققها المصرف.

ت. أمد القرض: نظراً لتأثير احتمال تسديد القرض في كل من المخاطر الائتمانية، ومخاطر تبدل أسعار الفائدة، فأن سعر الفائدة المفروض على القروض يزيد كلما زاد امد القرض.

ث. مستوى المخاطر الائتمانية: كلما زادت المخاطر الائتمانية تعرضت المصارف الى بعض الخسائر نتيجة القروض المتعثرة او الديون المعدومة، وما يتعلق بهما من مصروفات إضافية للمتابعة او لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقوق المصرف، ولمجابهة ذلك تلجأ المصارف الى رفع أسعار الفوائد على القروض الخطرة بهدف تعويض الخسائر المحتملة ووفق مبدأ المبادلة بين العائد والمخاطرة.

ج. مدى توفر التأمين على الودائع: ان وجود نظام للتأمين على الودائع يعزز من الثقة في النظام المصرفي من قبل المودعين والمصرف على حد سواء مما يتيح تدفقاً اكبر للودائع الى المصرف وتمكينه من الدخول بثقة الى أنشطة استثمارية مربحة، وناحية أخرى ان تعويضات نظام التأمين على الودائع تساهم في تقليل او تخفيض خسائر المصرف في حالة حدوث طارئ.

ح. التوثيق: التوثيق هو الضمان الذي يستوفيه المصرف توثيقاً للقروض التي يمنحها، فكلما كان التوثيق جيداً، وكانت الضمانات بشكل موجودات ثمينة او ذات قيمة سوقية موثوقة وبيعية عالية دفع ذلك بالمصارف الى زيادة عمليات الإقراض لإنخفاض مستويات المخاطرة التي قد تتعرض لها القروض الممنوحة وهو ما يزيد من الفوائد المستلمة ويعزز الأرباح.

خ. الكفاءة التشغيلية وتوفر الموظفين المدربين: ان كفاءة العاملي في المصرف، وتوفر الخبرة لديهم يعزز من كفاءة المصرف ويمكنه من الاستغلال الأفضل للفرص الاستثمارية، وتحسين الخدمات المقدمة وبناء علاقات جيدة مع الزبائن مما يجذب مزيداً ممن الزبائن الجدد.

د. تنوع مصادر الدخل: كلما تنوعت مصادر إيرادات المصرف كلما عزز ذلك من ربحيته، اذ ينبغي لإدارة المصرف ان لا تعتمد على إيرادات الفوائد لوحدها، بل ينبغي إيجاد مصادر للدخل غير الفوائد، لا سيما أجور الخدمات وايرادات أنشطة المتاجرة، كما ينبغي تنويع وتوسيع الأنشطة المصرفية ذاتها مما يعزز الربحية.

وهناك عوامل أخرى تستطيع إدارة المصرف من السيطرة والتأثير عليها:

أ. السيولة: تعد من أكثر العوامل الداخلية المهمة والمؤثرة على ربحية المصارف، ويجب ان تبقى السيولة في حالة توازن في المصرف بالحد الذي يبقي المخاطر في مستواها المعقول، وان السيولة والربحية هدفان متلازمان ولكنهما في نفس الوقت متضادان، فمن المتوقع ان يكون اهتمام الإدارة وتوظيف جهودها لتحقيق مؤشرات ربحية عالية الا أن ذلك سينعكس على مؤشرات سيولتها، وان حيازة الموجودات بشكل سيولة عالية يميل إلى تخفيض الدخل إذ أن الموجودات السائلة ترتبط بانخفاض معدلات الربحية، ومثال ذلك النقد الذي هو الأكثر سيولة من جميع الموجودات، هو أصل غير مدر للدخل، لذا ينبغي أن يكون لدى المصارف نظام فعال لإدارة الموجودات والمطلوبات لتقليل عدم التوازن بينهما ولزيادة العائد أيضاً **(راضي ،2018: 63)**.

ب. هيكل الودائع: تركز المصارف على جذب الودائع التوفير والودائع بأنواعها الجارية والتوفير والآجلة، وبالأخص تركز على ودائع التوفير والودائع الآجلة، وذلك لأنها تعطي مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل، وبالتالي تحقيق أرباحاً أعلى ،كما أن تكلفة الودائع توثر على ربحية المصارف لأنها تمثل أعباء يتحملها المصرف في سبيل الحصول عليها، وتسعى المصارف عادةً إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع لأقصى حد لتزيد من ربحيتها **(دبيك ،2015 :26).**

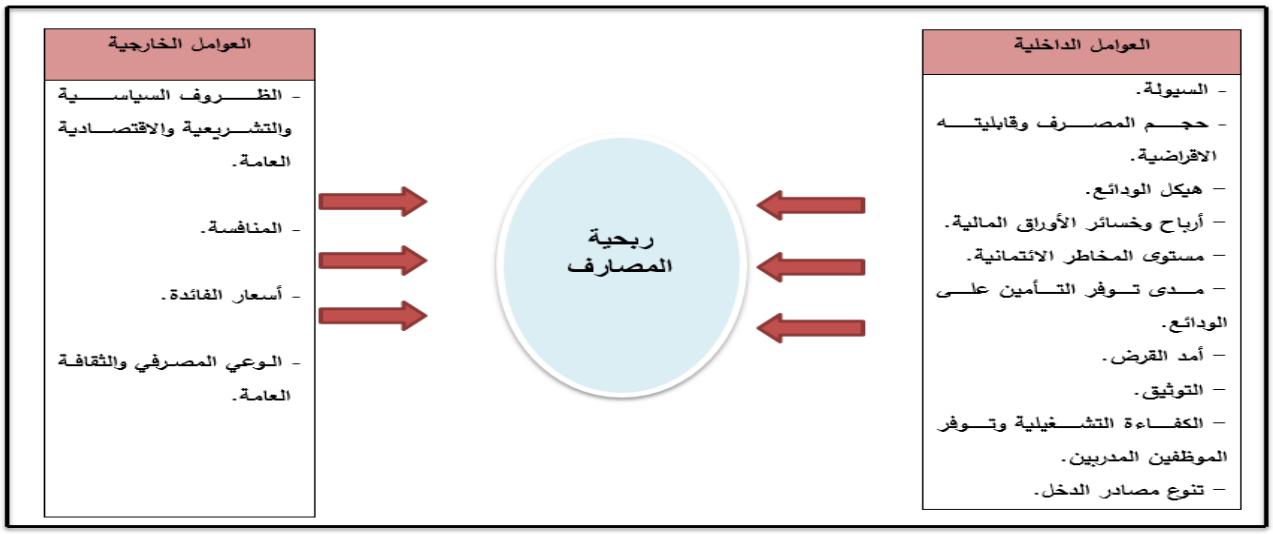

شكل (1)العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على ربحية المصارف

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر(الجبوري، 2019: 276)، (مزيق،2014 :66)، (نبيلة،2016 :11) (الجبوري،2019: 278-280)، (راضي ،2018 :63)، (دبيك ،2015 :26).

خامساً: العلاقة بين الربحية والمخاطرة: لابد من تحقيق المبادلة بين المخاطرة والعائد (Risk – Return Trade off)، وذلك من خلال التنويع في الأسواق، والمنتجات / الخدمات، والمناطق الجغرافية، بحيث يتم تخفيض مستوى المخاطرة مقابل العائد المتحقق **(الشماع،2020 : 835)**. يرى الباحثان الإدارة المالية للمصرف تبحث في التوفيق بين الربحية والمخاطرة، والربحية تأتي من الاستثمارات التي يقوم بها المصرف وهذه الربحية تكون على حساب السيولة في المصرف، وكقاعدة عامة كلما زادت مخاطرة الاستثمار ارتفعت ربحيته، ولكن ليس هناك ما يضمن الحصول على اعلى ربحية في حال قبولك بالمزيد من المخاطرة، وتتم إدارة النقد، وإدارة السيولة، وإدارة الاستثمارات، وإدارة الائتمان من قبل إدارة المصرف وفق سياسيات مختلفة من مصرف الى آخر، فإذا كانت سياسة المصرف سياسة هجومية (المجازفة) فإنها سوف تستثمر مبالغ كبيرة في مشاريع استثمارية طويلة الاجل وكلما كان المشروع طويل الامد وذات تكاليف عالية تكون المخاطرة عالية والربحية عالية ايضاً، وفي هذه الحالة ان إدارة المصرف لم تحتفظ بالنسبة السيولة المقررة من البنك المركزي العراقي بمقدار 30% من رأس مالها التي يجب ان تحتفظ بها. او تكون سياسة المصرف معتدلة أي ان إدارة المصرف تحتفظ بنسبة 30% من رأس مالها وحسب النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي، وفي هذه الحالة سوف تستثمر في مجال الاستثمارات قصيرة الاجل وطبيعة هذه الاستثمارات تكون مخاطرها منخفضة وربحيتها منخفضة ايضاً، وهناك إدارات مصرفية متحفظة اذا لا تستثمر بشكل كبير وتحتفظ بنسب سيولة عالية مما يؤدي الى عدم اكتسابها ربحية عالية من استثماراتها التي تقوم بها.

المحور الثالث: الاطار العملي

في هذا المحور سيتم تحليل مؤشرات الربحية لمعرفة فيما اذا كان إدارة المطلوبات قد حققت ربحية من خلال ادارتها للمطلوبات

اولاً: معدل العائد على حق الملكية :يتمثل صافي الربح بعد الضريبة بصافي الربح القابل للتوزيع، وحق الملكية يتمثل في رأس المال المدفوع والارباح المحتجزة والاحتياطيات، ويعبر معدل العائد على حق الملكية عن قدرة المصرف في تحويل الاستثمارات المالية الى أرباح وفق المعادلة الآتية:

(صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية) × 100 ..... (1)

و يبين الجدول (3-3) نتائج تحليل معدل العائد على حق الملكية للمصارف التجارية عينة البحث، وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. ويبين الجدول ايضاً المعدل العام للسنوات المعتمدة لكل مصرف في البحث والمعدل العام لكل سنة للمصارف عينة البحث. كما يظهر كذلك المعدل العام، لكل المصارف ولكل سنوات البحث والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد للموازنة بين المصارف عينة البحث وكالاتي :

الجدول (1)معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث

المصرف / السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المعدل	الانحراف المعياري
بغداد	15.01	12.11	11.01	9.50	2.13	7.16	2.21	1.56	2.67	7.25	7.06	4.80
الائتمان	10.35	13.07	5.85	4.63	3.86	1.62	1.49	1.79	-1.72	-1.67	3.93	4.81
الخليج	9.74	20.54	15.43	10.45	3.07	1.85	1.32	0.19	-1.28	-1.81	5.95	7.67
المعدل	11.70	15.24	10.76	8.19	3.02	3.54	1.67	1.18	-0.11	1.26	5.65	5.38
الانحراف المعياري	2.88	4.61	4.79	3.12	0.86	3.13	0.47	0.86	2.42	5.19	1.59	1.71

يلحظ من الجدول (1) ان مصرف بغداد سجل اعلى معدل عائد على حق الملكية سنة (2011)، بلغت (15.01)، وادنى قيمة للعائد سنة (2018) بلغت (1.56)، بمعدل هو الأعلى بين المصارف عينة البحث خلال مدة البحث، اذ سجل معدل عام بلغ (7.06) بانحراف هو الأدنى بين المصارف بلغ (4.80)، بذلك يكون مصرف بغداد هو الأكثر استقراراً في معدل العائد على حق الملكية، في حين سجل مصرف الائتمان اعلى عائد على حق الملكية سنة (2012) بلغ (13.07) وادنى قيمة للعائد سنة (2019) بواقع (1.72-)، بمعدل عام خلال مدة البحث بلغت (3.93) وادنى معدل بين المصارف عينة البحث، وبانحراف معياري خلال المدة بلغ (4.81)، و سجل مصرف الخليج اعلى انحراف معياري لقيم معدل العائد على حقوق الملكية بين المصارف فيعد بذلك الأدنى استقراراً بلغ (7.67)، وسجل اعلى نسبة عائد سنة (2012) بلغت (20.54)، وادنى معدل سنة (2020) بلغت (1.81-)، بمعدل (5.95).

و يوضح الشكل (2) حركة معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث خلال مدة البحث من سنة (2011) الى سنة (2020).

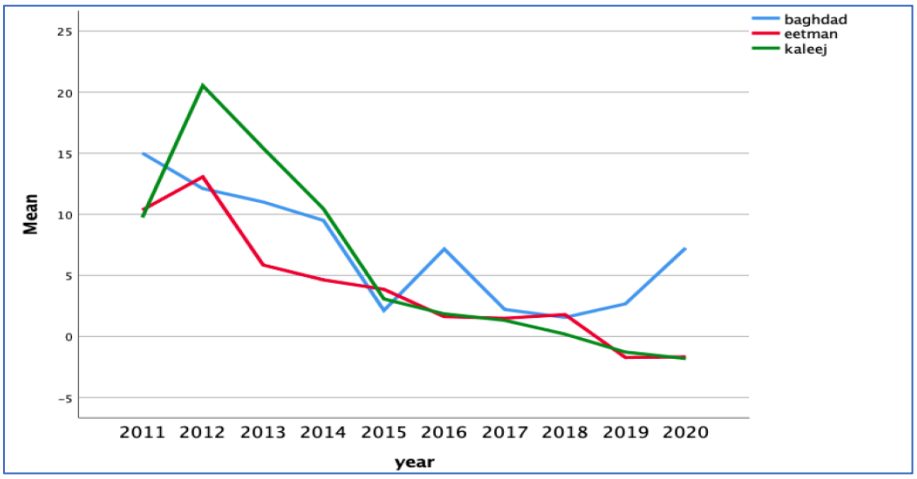

الشكل (2) معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث

يلحظ من الشكل (3-3) ان مصرف الخليج سجل طفرة كبيرة سنة (2012)، لكن تبعها انحدار في معدل العائد استمر الى نهاية مدة البحث، اذ توافق كذلك مصرف الائتمان مع مصرف الخليج في حركة معدل العائد المطلوب على حقوق الملكية فقد كان باتجاه هابط خلال مدة البحث فيما عدا الطفرة في القيمة المسجلة سنة (2012)، وان مصرف بغداد كان اكثر استقراراً خلال مدة البحث في نطاق (0-15) على الشكل.

ثانياً: معدل العائد على الودائع : يتمثل صافي الربح بعد الضريبة بصافي الربح القابل للتوزيع، ويتمثل مجموع الودائع بمجموع الودائع بأنواعها (الجارية، تحب الطلب، لأجل)، ويعبر معدل العائد على الودائع عن مدى مساهمة الودائع بأنواعها المختلفة في تحقيق الأرباح للمصرف بحسب المعادلة الآتية:

(صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الودائع) × 100 ..... (2)

و يبين الجدول (3-4) نتائج تحليل معدل العائد على الودائع للمصارف التجارية عينة البحث، وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. ويبين الجدول ايضاً المعدل العام للسنوات المعتمدة لكل مصرف في البحث والمعدل العام لكل سنة للمصارف عينة البحث. و يظهر كذلك المعدل العام، لكل المصارف ولكل سنوات البحث والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد للموازنة بين المصارف عينة البحث وكالاتي :

الجدول (2)معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث

المصرف / السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المعدل	الانحراف المعياري
بغداد	3.00	2.40	2.30	1.86	0.64	2.45	0.86	0.53	0.91	1.88	1.68	0.88
الائتمان	6.03	6.47	3.03	4.31	7.18	2.78	4.65	3.45	-0.02	-1.58	3.63	2.78
الخليج	5.36	11.83	11.38	7.94	2.41	1.37	1.59	0.25	-1.95	-8.17	3.20	6.14
المعدل	4.80	6.90	5.57	4.71	3.41	2.20	2.37	1.41	-0.36	-2.62	2.84	2.87
الانحراف المعياري	1.59	4.73	5.04	3.06	3.39	0.73	2.01	1.77	1.46	5.11	1.02	1.62

يلحظ من الجدول (2) ان مصرف بغداد سجل اعلى عائد على الودائع سنة (2011)، بلغ (3)، وادنى عائد سنة (2018) بلغ (0.53)، ومعدل عام خلال مدة البحث بواقع (1.68)، وهو ادنى معدل من بين المصارف عينة البحث، لكنه كان الأكثر استقرارا فقد سجل ادنى انحراف معياري لقيم العائد خلال مدة البحث بواقع (0.88)، اما مصرف الائتمان فقد سجل اعلى معدل عائد سنة (2015)، بلغت (7.18)، وادنى معدل عائد سنة (2020) بلغت (1.58−)، وبمعدل عام (3.63)، وهو الأعلى بين معدلات العائد على الودائع للمصارف عينة البحث، بانحراف معياري بلغ (2.78)، ويعد مصرف الخليج اقل المصارف استقراراً في معدل العائد على الودائع فقد سجل اعلى انحراف معياري للقيم بين المصارف اذ بلغ (6.14)، وسجل اعلى معدل سنة (2012) بواقع (11.83)، اما ادنى معدل عائد سنة (2020) بواقع (8.17−)، وبمعدل (3.20).

و يوضح الشكل (3) حركة معدلات العائد على الودائع للمصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة من سنة (2011) الى (2020).

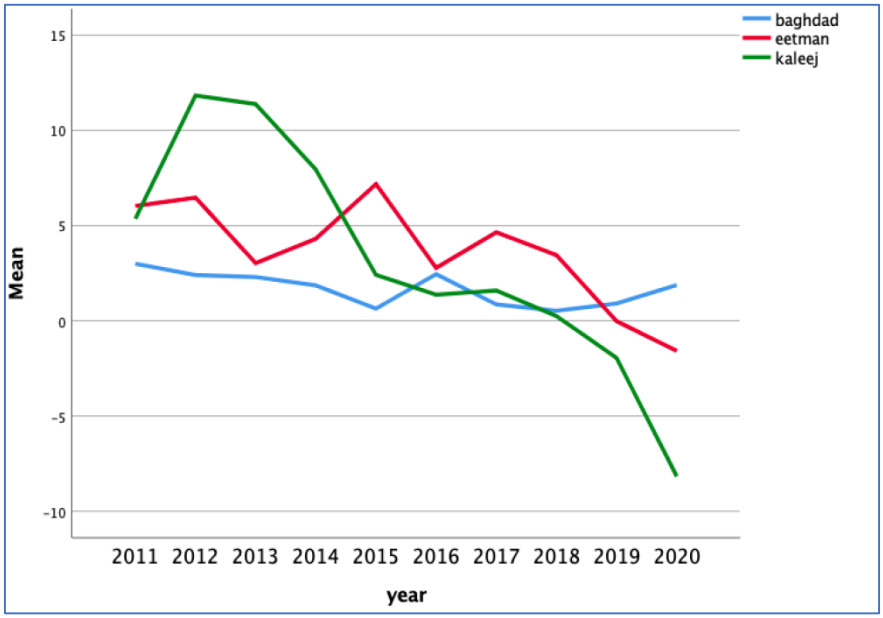

الشكل (3) العائد على الودائع للمصارف عينة البحث

يلحظ من الشكل (3) ان مصرف الخليج سجل طفرة كبيرة سنة (2012)، لكن تبعها انحدار في معدل العائد استمر الى نهاية مدة البحث، وتذبذب مصرف الائتمان بصورة قوية خلال مدة البحث لكن ضمن نطاق ضيق نسبياً مقارنة مع مصرف الخليج الذي تحرك باتجاه هابط قوي، وان مصرف بغداد كان اكثر استقراراً خلال مدة البحث في نطاق (0−5) على الشكل.

ثالثاً: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف : يتمثل صافي الربح بعد الضريبة بصافي الربح القابل للتوزيع، وتتمثل الأموال المتاحة للتوظيف بمجموع الودائع بأنواعها (الجارية، تحب الطلب، لأجل) مضافاً اليها مجموع حق الملكية من رأس المال المدفوع والارباح المحتجزة والاحتياطيات. ويعبر معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف عن اكثر النسب شمولية وواقعية في تحديد مستوى الأرباح التي حققتها المصارف عينة البحث، لكونها تمزج بين الودائع وحق الملكية كاهم مصدرين من مصادر تمويل المصرف بحسب المعادلة الآتية:

(صافي الربح بعد الضريبة / الودائع + حق الملكية) × 100 ..... (3)

و يبين الجدول (3) نتائج تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف للمصارف التجارية عينة البحث، وفي السلسلة الزمنية المحددة في البحث. ويبين الجدول ايضاً المعدل العام للسنوات المعتمدة لكل مصرف في البحث والمعدل العام لكل سنة للمصارف عينة البحث. و يظهر كذلك المعدل العام، لكل المصارف ولكل سنوات البحث والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد للموازنة بين المصارف عينة البحث وكالاتي :

الجدول (3) معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف للمصارف عينة البحث

المصرف / السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المعدل	الانحراف المعياري
بغداد	2.50	2.00	1.90	1.56	0.49	1.82	0.62	0.39	0.68	1.49	1.35	0.74
الائتمان	3.81	4.33	2.00	2.23	2.51	1.02	1.46	1.18	-1.01	-0.33	1.72	1.65
الخليج	3.46	7.51	6.57	4.51	1.35	0.79	0.72	0.11	-0.77	-3.03	2.12	3.33
المعدل	3.26	4.61	3.49	2.77	1.45	1.21	0.93	0.56	-0.37	-0.62	1.73	1.74
الانحراف المعياري	0.68	2.76	2.67	1.55	1.01	0.54	0.46	0.55	0.91	2.27	0.39	0.91

يلحظ من الجدول (3) سجل مصرف بغداد اعلى عائد سنة (2011) بواقع (2.50) وادنى قيمة سنة (2018) بواقع (0.39)، بمعدل (1.35) وانحراف معياري بلغ (0.74)، اذ يلحظ ان ادنى معدل كان لمصرف بغداد كذلك ادنى انحراف ويعد الأكثر استقراراً، فيما سجل مصرف الائتمان اعلى معدل سنة (2012) بواقع (4.33) وادنى قيمة (1.01−) سنة (2019)، بمعدل عام بلغ (1.72)، بانحراف معياري للقيم بلغ (1.65)، و سجل مصرف الخليج اعلى معدل سنة (2012) بلغت (7.51) وادنى قيمة سنة (2020) بلغت (3.03−)، بمعدل عام (2.12) هو الأعلى بين المصارف عينة البحث خلال مدة البحث، وانحراف معياري بلغ (3.33)، كأعلى انحراف بين المصارف بذلك يكون المصرف الأقل استقراراً في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف.

ويوضح الشكل (4) حركة معدلات العائد على الأموال المتاحة للتوظيف للمصارف عينة البحث من سنة (2011) الى سنة (2020).

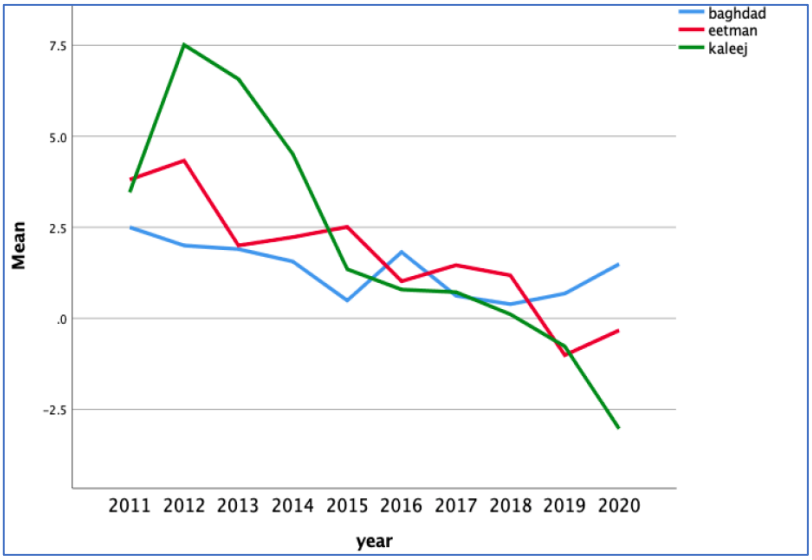

الشكل (4)معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف للمصارف عينة البحث

يوضح الجدول الحركة الهبوطية لمعدلات العائد على الأموال المتاحة للتوظيف خلال مدة البحث لكل من مصرف الخليج والائتمان، فيما عدا الطفرة الواضحة لمصرف الائتمان سنة (2012)، فيما سجل مصرف بغداد، استقراراً ملحوظاً بمدى ضيق بين (2.5−0).

الاستنتاجات :

1- إدارة المطلوبات تمثل منهجاً حديثاً في إدارة المصـارف التجارية اذ تجنب المصـارف التي تعمل بها الوقوع المحاطر المصـرفية كمخاطر سعر الفائدة.

2- ان جميع مصـارف عينة البحث تعتمد على التمويل المقترض وبالذات الودائع وهناك جزء ضـئيل للمصـادر الأخرى أي التمويل الممتلك، وهذا يؤدي الى الابتعاد عن الاستثمارات متوسطة وطويلة الأمد.

3- من خلال الاطلاع على الهيكل التنظيمي للمصـــارف عينة البحث لاحظنا انه لا توجد لجنة في المصـــرف لإدارة الموجودات والمطلوبات تابعة الى الإدارة العليا في المصرف.

التوصيات :

1- ينبغي على المصـارف التجارية الاهتمام اكثر بعملية إدارة المطلوبات لغرض تحسـين أدائها والتحوط من المخاطر المصـرفية المتعددة.

2- ضرورة اشراك الكادر المصرفي في دورات وورش عمل تخصصية وفنية، بما يضمن المامهم بإدارة المطلوبات وكيفية تأثيرها على تحقيق الربحية والسيولة والأمان في المصرف.

3- قيام المصارف التجارية بتشكيل لجنة من الإدارة العليا تختص بإدارة المطلوبات فيها.

المصادر :

1- اخوان، سهام شاوش، (2018)، "تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة خلال الفترة (2007- 2017)" ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير- بسكرة- الجزائر.

2- الجبوري، عبدالعزيز شويش عبدالحميد، (2019)، " إدارة المصارف – مدخل تطبيقي" ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد – العراق.

3- الخزعلي، ناظم جدعان ياسر، (2021)، "ازمة السيولة النقدية واثرها على الربحية"، رسالة ماجستير، قسم إدارة اعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤته، عمان – الأردن.

4- دبيك، هاني أحمد محمود، (2015)، "العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين" ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

5- راضي، حسن هادي كهو ،(2018) ، دور إدارة رأس المال العامل في تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية، رسالة مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف.

6- الشماع، خليل محمد حسن، (2020)، " تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية والإسلامية – الجزء الأول"، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن.

7- صادق، بان ماجد، (2015)، "أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن على الربحية"، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

8- عثمان، عمر محمد فهد شيخ، (2008)، "إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية" أطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية/ جامعة دمشق، دمشق – الجمهورية العربية السورية.

9- القاضي، لورين ابراهيم ،(2016)، "أثر كفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية على ربحية البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

10- مزيق، رامي أكرم، (2014)، "دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد/جامعة تشرين.

11- نبيلة، رقاقدة، (2016)، " دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.